

كل مواطن خفيّر

حاسة شم لا تخطئ!

عند الكثير من التجار والقناصين أكثر حساسية حتى من حاسة الشم عند «بيري أبو كلبشة» الذي لم يخطئ أبداً يوماً.

والمواطن أيضاً لم يخطئ تقديراته يوماً، ولم يخطئ في وضع يده على قلبه كلما أعلنت الحكومة أن هناك زيادة على الرواتب، فهو يعرف مسبقاً أنه ومهما كانت الزيادة لا بد أن الأسعار ستطير كالصاروخ وهو بالكاد سيلحق بها، لأن طيرانها سيظل برأسه حتى قبل أن يشم رائحة الزيادة أو «يلحس» إصبعه.

ولما كان وضع اليد على القلب هو إشارة واضحة وعلامة فارقة تشير إلى زيادة الأجور المرتقبة بالتزامن مع تحليق الأسعار كعلامة فارقة أيضاً.. ولما كانت النقوب المزممة الموجودة في جيوب المواطن تضيّ دماً نحو التوسع والازدياد الدائمين مع كل «حطة» أيد على القلب... وبما أن الحكومة «قلبتها على المواطن وعلى جيوبه» فلنقطع الطريق على الذين يحترقون نهبش المواطن و«حرق نفسه»، وتمنح هذه الزيادة دفعة واحدة كي تطير الأسعار مرة واحدة فقط، إذ لا قدرة للراويش الذين ستشملهم الزيادة على وضع يدهم على قلوبهم مرات عدة خلال أقل من سنة ونصف مقبلة!!

واقصة وضع اليد على القلب هذه، قصة طويلة ومؤلمة للمواطن الذي صار يمتلك من الخبرة واليقين ما يجعله متأكداً من أن الأسعار لا بد ستزاد وتقفز كلما تصاعدت رائحة زيادة على الرواتب.. فحاسة الشم

الخطية الخمسية العاشرة ستنتهي مع نهاية العام 2010 وياتئها حسيماً أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الدكتور عبد الله الدردي، ستكتمل حلقة زيادة الرواتب 100 بالمئة على مدى خمس سنوات مضت.

الدكتور الدردي أعلن قبل فترة وجيزة أن نسبة الزيادة المحققة على الرواتب حتى اليوم هي 65 بالمئة، ويبقى 35 بالمئة سينالها الموظفون قبل نهاية العام 2010 على دفعة أو دفعتين أو ثلاث، العلم عند الله وربما عند الحكومة، لا يهم.. فالحكومة عقدت العزم على تنفيذ خطتها لزيادة الرواتب والأجور 100 بالمئة خلال خمس سنوات، وهذه خطوة تُسجل لها بكل تأكيد..

لكن، حيناً لو أن هذه الزيادة المقررة لما بقي - أي 35 بالمئة - تكون دفعة واحدة و«بفرد خبطة»، وليس على مرحلتين أو ثلاث، كي لا يضطر المواطن إلى وضع يده على قلبه مرتين أو ثلاث مرات خلال أقل من سنة ونصف!.

واقصة وضع اليد على القلب هذه، قصة طويلة ومؤلمة للمواطن الذي صار يمتلك من الخبرة واليقين ما يجعله متأكداً من أن الأسعار لا بد ستزاد وتقفز كلما تصاعدت رائحة زيادة على الرواتب.. فحاسة الشم

geohaj@aloola.sy



شهر رمضان الكريم على الأبواب وتوقعات بارتفاع المواد الغذائية وفي المقدمة التمور والزيوت

مدير حماية المستهلك: المواطن يحمي نفسه

والشهر للصيام وليس لزيادة الاستهلاك!

بشري سمير

على نشر إعلانات الجمعية في وسائل الإعلام المبررة والمرئية والمسموعة جانباً والتي تتضمن إرشادات لحماية المستهلك سيتم بنها خلال شهر رمضان القادم، وأضاف إن شهر رمضان هو شهر الصيام وليس شهر زيادة الاستهلاك ومن المهم أن تتم توعية المواطن بأن شهر رمضان هو كباقي الأشهر ولا توجد أية ضرورة لزيادة الاستهلاك وشراء البضائع بكميات كبيرة.

وكان الدكتور محمد عامر لطفي وزير الاقتصاد قد طالب وفي أكثر من مناسبة

بالحزم في تنظيم المخالفات واستمرار التشدد في الرقابة التوعوية وليس فقط على الأسعار وإنما على فترة الصلاحية للمواد وإمكانية تداول الفواتير وتطبيق قانون حماية المستهلك، مبيّناً أن قامت الجمعية بحملة إعلامية زارت خلالها الكثير من الأسواق من أجل تعريف كل من التاجر والمستهلك بدوره في الرقابة على الأسواق، وأشار الدكتور جمال وكل ما يتعلق باحتياجات شهر رمضان تخفيف الضغط عن السوق.



وتقوم جمعية حماية المستهلك بطباعة بروشورات تتضمن إرشادات لحماية المستهلك وتوزيعها على المواطنين والتجار والمنتجين في شهر رمضان الماضي قامت الجمعية بحملة إعلامية زارت خلالها الكثير من الأسواق من أجل تعريف كل من التاجر والمستهلك بدوره في الرقابة على الأسواق، وأشار الدكتور جمال وكل ما يتعلق باحتياجات شهر رمضان تخفيف الضغط عن السوق.

تعميم قريباً يلزم أصحاب البضاعة ودرها خلال ثلاثة أيام من تاريخ البيع إذا لم يطرأ عليها أي خلل ولم تستخدم. وذكر الأصيل أن هناك بدائل للعديد من المواد الغذائية وهناك دائماً بضائع ماثلة بالمواصفات نفسها وبأسعار أخفض مما يطرأها بعض التجار الجشعين والذين لا يرضون تخفيض السعر، على المستهلك اختيار ما يناسبه ويناسب قدرته المالية.

المستهلك شريك بمرقبة السوق مديرية حماية المستهلك أكدت وعلى لسان مديرها الدكتور عماد الأصيل أن المستهلك هو من يحمي نفسه من الغش من خلال معرفته حقوقه وكيفية حصوله عليها بشكل قانوني وبالتالي هو شريك بالرقابة على الأسواق مع مراقبي التموين، ومطلوب من المواطن عدم قبول أي سلعة غير مدون عليها تاريخ الصلاحية أو السعر والبحث عن السلع التي تناسبه، وأشار الأصيل إلى أنه يتم إصدار

ارتقاء طفيفاً في أسعار الفواكه والخضروات وكذلك البقوليات واللحوم، فعلى سبيل المثال كغ الدراق نوع أول ب/65 ل.س. والموز ب/75 ل.س. والكرز قفز مجدداً إلى 150 ل.س. والإجاص نوع أول ب/50 ليرة...

من جهة أخرى لا تزال أسعار اللحوم الحمر البليدية في دمشق وريفها مرتفعة جداً فكغ الحم الغنم يتراوح بين 650/ و800/ ليرة ويتوقع البعض ارتفاع أسعار السمون والزيوت التي يزداد الإقبال عليها خلال شهر رمضان، في حين لا تزال أسعار الخضار معقولة جداً حتى الآن.

في حين أعلن عدد من مستوردي التمور أنه من المتوقع أن تسجل أسعارها ارتفاعاً يتراوح بين 15 إلى 20 في المئة خلال الموسم الحالي وقبيل شهر رمضان المبارك. ويعود الارتفاع المتوقع لأسعار التمور إلى عدة أسباب، أهمها تراجع المحصول في دول المنشأ وأهمها السعودية والإمارات وزيادة كلف التخزين والتبريد وارتفاع أجور الأيدي العاملة وضعف السيولة.

عشرون يوماً فقط تفصلنا عن شهر رمضان المبارك الذي بات على الأبواب والذي يتوقع أن يهبل هلاله في الثاني والعشرين من الشهر الحالي.

ومن المعروف أن هذا الشهر الكريم بات يشكل فرصة سانحة لبعض ضعاف النفوس من التجار لزيادة الربح من خلال رفع أسعار المواد الغذائية، وفي كل عام تبدل وزارة الاقتصاد وجمعية حماية المستهلك جهوداً كبيرة لضبط الأسواق وتعمل مع ارتفاع القوة الشرائية إلى اتخاذ إجراءات عدة من مراقبة وضبط الأسواق وطرح مواد بأسعار مخفضة في مؤسسات الخزن والتسويق التابعة لها منبغاً للتلاعب بالأسعار وبالتالي مواجهة احتمالات زيادة الأسعار المتوقعة للمواد الغذائية في الأيام الأولى من شهر رمضان المبارك، حيث يعمد الكثير من المواطنين إلى شراء احتياجاتهم من المواد الغذائية وخاصة مواد الرز والعدس وبعض العصائر والحجيات الأخرى التي تعتبر مهمة في المائدة الرمضانية، وكانت أسواق دمشق قد شهدت

توقعات بفقد 22 مليون عامل وظائفهم العام القادم

بسبب الأزمة المالية وارتفاع معدلات البطالة إلى 18 بالمئة

آلية التنفيذ الحقيقي وخاصة أن الخلافات السياسية والاقتصادية الناتجة عن اختلاف المفاهيم الاقتصادية يجعل تنفيذ هذه الإجراءات التي يجري الحديث عنها منذ فترة طويلة من حيث مدى استجابتها للتطبيق ولا شك أن الشكافية والصداقية في إدارة الثروات الوطنية وأسواق المال والتمسك بمبادئ الحوكمة في عمل القطاعين الخاص والعام ويخفف كثيراً من نتائج الجازمات ويقى الاقتصاديات العربية من مخاطر مشابهة في المستقبل، وأشار الدكتور حيدر إلى جملة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لمواجهة آثار الأزمة المالية ومنها زيادة الاهتمام بقطاع الإنتاج الحقيقي والابتعاد عن التوسع في النشاطات غير الإنتاجية التي تنهار لأبسط الأسباب وتتأثر فوراً بالآزمات الخارجية والعمل من أجل عودة الأموال العربية المهاجرة.

ورغم أن هذا الشعار مطروح منذ زمن طويل إلا أن نسبة كبيرة من الأموال العربية وخاصة الخليجية المودعة في أميركا والمصارف الأوروبية تبحرت جراء الأزمة وتحقق أدنى تكامل اقتصادي عربي والاستفادة من النتائج السلبية للأزمة المالية العالمية فيما يتعلق بدور الدولة والعمل على احترام هذا الدور ووقف تهيمشه ووقف عمليات بيع المؤسسات والشركات الوطنية الناتجة والرافدة موارد الدول العربية المالية الخاصة بعد أن استقطبت عمليات التخصصية ووصلت إلى أكثر القطاعات ارتباطاً بالأمم الوطني والغذائي للمواطن العربي وتعديل التشريعات المتعلقة بحياة المواطن اليومية للتخفيف من آثار الأزمة، سواء كان ذلك على مستوى التشريعات الضريبية أو التشريعات المتعلقة بمنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار والتحكم بحياة المواطنين ومعيشتهم وضبط الإفاق الحكومي الجاري واتباع سياسات إنفاق رشيدة ومدروسة.

boshra-sameer@yahoo.com



السنة وبسبب الأزمة المالية العالمية ومع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي من المتوقع أن تصل إلى نحو 3 بالمئة حسب الصندوق والبنك الدولي فإن معدلات البطالة ستزيد بشكل مؤكد، علماً أنها كانت ستصل من دون هذه الأزمة إلى 18.6 مليون عامل تقريبا عام 2010 ومع نتائج الأزمة المالية العالمية، ومن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل عام 2010 إلى نحو 22 مليون عامل على الأقل وأن يصبح معدل البطالة نحو 17 بالمئة، ودعا الدكتور حيدر إلى مواجهة الأزمة المالية العالمية بشكل قومي وليس بشكل وطني أو محلي وذلك من خلال عدة إجراءات حكومية قطرية ومن خلال القرارات التي تتخذ وتنفذ من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية العربية، ولكن كافة الإجراءات تبقى في إطار التمنيات لأن الدول العربية لا تملك بشكل مشترك

تحديثها الأزمة المالية العالمية ويأتي هذا التأثير تبعاً لطبيعة نتائج الأزمة بثلاثة اتجاهات رئيسية، الأول منها هو استغناء المؤسسات سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص عن العاملين، إن عن بعضهم أو عنهم جميعاً في حال انهيار المؤسسات أو قفل مراكز أعمالها وكان هذا الاتجاه تحديداً قبل الأزمة.

توقع الدكتور حيدر بموجب تقرير مكتب العمل الدولي أن يصل عدد العاطلين عن العمل العام الحالي إلى 210 مليون أي بزيادة من 20 إلى 25 مليون عاطل عن العمل، أما بالنسبة إلى البلدان العربية فإن معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية الذي وصل في المتوسط إلى 6 بالمئة خلال الخمس السنوات الماضية لم يمنع وصول معدل البطالة إلى 14 عام 2008 وهذا يعني أن عدد العاطلين عن العمل كان 17.5 مليون في هذه

يعتبر تراجع معدلات النمو الاقتصادي أحد أهم وأخطر النتائج المتوقعة للأزمة المالية العالمية بالنسبة للدول النامية ويزداد خطورة هذه النتيجة تبعاً لزيادة الاكتشاف الاقتصادي بين الدولة المعنية وبين أميركا ومدى اعتمادها على المساعدات والمنح الأميركية وحجم المستوردات منها ويزداد خطورة أو نتائج مثل هذا الانشغال تبعاً لتقلبات صرف العملة الوطنية بالمقارنة مع الدولار والعملة الأخرى وحسب حجم مستورداتها من الدول المصدرة، ونتيجة لهذه الأسباب فإن قطاع الصناعة الوطنية في الدول النامية، ومنها سورية سينتثر بشكل كبير بتراجع حجم الصادرات إلى الخارج، الأمر الذي ينعكس سلباً على الميزان التجاري وحجم التشغيل في البلد المعني

ويرى الدكتور حيدر رشيد الأمين المساعد للثقافة والإعلام في الاتحاد العام لنقابات العمال أن أغلب الدول النامية ومنها الدول العربية تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الخارجية من أجل تحريك أوضاعها الاقتصادية وبالتالي تحقيق معدلات مقبولة للتنمية الاقتصادية، وبطبيعة الحال وبسبب نقص السيولة الناتجة عن الأزمة المالية العالمية سواء كان ذلك في أميركا موطن الأزمة أو الدول العربية أو الدول الخليجية بالنسبة للعربية فإنه من المتوقع أن تنتسب نسبة من الاستثمارات الأجنبية من الدول العاملة فيها وتعود إلى موطنها أو تبحث عن مكان آخر أكثر أمناً وأكثر عائداً وهذا بطبعاً سيؤثر على الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول التي تحتضن الاستثمارات التي بلغت نسبة الزيادة فيها بين عامي 2005 إلى 2006 ما يقارب ثلاث مرات في تونس وزادت على نسبة 50 بالمئة في كل من ليبيا والسعودية والسودان ومصر.

ويضيف الدكتور رشيد إن استخدام القوى العاملة تأثر بشكل عام بالآثار السلبية التي أحدثتها ولا تزال

رد من الشركة العامة

لصناعة الأحذية

محمد علي الظاهر

السيد رئيس تحرير جريدة البناء المحترم: حول ما ذكر في جريدتكم /البناء/ بالعدد رقم 452 بتاريخ 7/27/2009 عن شركتنا تحت عنوان «خسارتها 200 مليون ليرة سورية، شركة الأحذية تتهار وسط صمت الجهات الوصائية».

اسمحوا لنا بالرد على المغالطات الواردة على لسان كاتب المقال: 1 - نبدأ من عنوان المقالة حول خسارة الشركة 200 مليون ليرة سورية عام 2008، فنحن لا نعلم إن كانت هذه أمانة الكاتب أو ما هو مصدر هذه المعلومة التي أوردها الكاتب حيث بلغت خسارة الشركة لعام 2008 حسب الميزانية الختامية لشركتنا فقط (50468612) ل.س. وبلغت نسبة تنفيذ الخطة 62 بالمئة وليس كما ذكر الكاتب 44 بالمئة.

2 - وفيما يتعلق بصمت الجهات الوصائية أمام انهيار الشركة، نقول إنه نتيجة لاهتمام الجهات الوصائية وبجهود خيرة قام بها السيد وزير الصناعة، استصدر السيد رئيس مجلس الوزراء تعميماً في بداية عام 2008/ بحصر استرجار حاجة القطاع العام من الأحذية من الشركة العامة لصناعة الأحذية، كذلك أقرت جهود السيد الوزير باستصدار قرار لدفع رواتب الشركات المتعثرة من قبل وزارة المالية والذي سيسمى حتى نهاية هذا العام، الأمر الذي ساعد الشركة على أن تتجاوز أزمة انعدام السيولة لديها وأدى إلى توفر المواد الأولية في جميع المعامل وكميات كبيرة وكافية لتصنيع كافة الطلبات التي وردت إلى الشركة والتي سترد وتأتي حتى نهاية الربع الأول من عام 2010. وهذا يدل على مصداقية الجهود المبذولة من قبل الجهات الوصائية لإصلاح القطاع العام وإعطاء فرص للشركات المتعثرة لتحصين وضعها من جميع النواحي الإنتاجية والتسويقية.

3 - وبالنسبة للوضع الإنتاجي في معام الشركة الأربعة، فقد حققت لهذا العام تقدماً ملموساً إذا ما قورن بالسنوات السابقة، فقد ارتفعت نسبة التنفيذ خلال النصف الأول من عام 2009 إلى 103 بالمئة وتصل كمية الإنتاج المخطط فعلياً إلى 217531 زوجاً والبالغة قيمتها 245 مليون ليرة سورية. ونحن نستغرب الأرقام الواردة في المقالة عن نسبة التنفيذ في المعامل، حيث ورد بأن إنتاج معمل النيد لعام 2008 فقط (29219/ زوجاً من أصل 98/ ألف زوج مخطط بينما بلغت كمية الإنتاج فعلياً معمل النيد على سبيل المثال (62066/ زوجاً من أصل 77/ ألف زوج مخطط أي بنسبة تنفيذ 81 بالمئة ويندرج هذا الأمر على المعلومات الواردة في المقال عن معمل أحذية درعا بخصوص آلة الحكن والتي بلغت تكلفتها حسب رأي الكاتب مئات الملايين من الليرات السورية بينما سعرها الحقيقي لا يتجاوز 35/ مليون ليرة سورية، وهذه الآلة تنتج الأحذية بطريقة الحكن المباشر لأحذية الأمن الصناعي والأحذية المهنية والعسكرية، والشركات التي ذكرها الكاتب في مقاله ملتزمة بتعميم السيد رئيس مجلس الوزراء وتستجر حاجتها من إنتاج الشركة حصراً.

4 - وما ذكره الكاتب حول أن القطاع الخاص يستجر أحذية من إنتاج الشركة بسعر (700/ ل.س. ويبيعهها لشركات القطاع العام بسعر (1500/ ل.س. فهو يشكل شهادة لوجود إنتاج شركتنا ولكن الأمر لا يجري بهذا الشكل، حيث إن كامل إنتاج الشركة يتم استرجاره من قبل شركات القطاع العام بعقود نظامية، وهنا يبرز التناقض الكبير في هذا المقال حيث تذكر الكاتب ارتفاع تكاليف منتجاتنا وانعدام الموديلات ويذكر مرة أخرى أننا نبيع إنتاجنا للقطاع الخاص بأسعار بخسة ويبيعهها القطاع الخاص لشركات القطاع بأسعار مرتفعة وتؤكد للكتاب أن هناك متابعين من قبل الجهات الوصائية وبشكل خاص من قبل السيد الوزير والجهات الرقابية لتنفيذ تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء بحصر استرجار الأحذية من شركتنا، وبالنسبة لما ذكر عن مصادفة حمض فقد تعافت المصفاة بشكل قانوني مع معمل أحذية النيد لتوريد حاجتها من الأحذية.

وانطلاقاً من مقولة القائد الخالد «لا نريد لأحد أن يسكت عن الخطأ ويستتر عن العيوب والنواقص»، وانطلاقاً من إيماننا بأن الصحافة تشكل السلطة الرابعة والعين الحريصة على متابعة بناء هذا الوطن، ونقل المعلومة الصادقة للجمهور، كنا نتمنى على كاتب المقال قبل نشره أن يتحقق من صحة المعلومات ومن دقتها وذلك منبغاً لأي النجاس. وكان الأوب به أن يعود إلى إدارة الشركة أو الجهات المعنية للحصول على المعلومات بشكل دقيق وموثق، ونحب أن نطمئن الكاتب أنه لا خوف على عمال الشركة ولا على وضع الشركة من حيث السيولة ولا من حيث نقص المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج بشكل عام، حيث إن جميع المؤشرات المالية تدل على أن الشركة بحالة استقرار وتطور ملحوظ ومن المتوقع أن تحقق الشركة في نهاية العام خطتها الإنتاجية والتسويقية وتصل إلى مرحلة التعادل كحد أدنى إذا لم يكن الربح. وتأمل من القاصدين على الجريدة نشر هذا الرد حرصاً منا على مصداقية نقل المعلومات.

المدير العام جمال كامل محمود

تسعة آلاف برميل يومياً زيادة في إنتاج الفرات للنفط

أكدت شركة الفرات للنفط أنها زادت إنتاجها من النفط بمعدل 9000 برميل يومياً عن الخطة الموضوعة لعام 2008 متوقعة زيادة الإنتاج 4000 برميل في اليوم عن خطة العام 2009 كما أنها حققت وفراً في النفقات التشغيلية وصل إلى 10 بالمئة، وأشار المهندس سفيان العلالو وزير النفط والثروة المعدنية خلال الاجتماع السنوي لحملة أسهم شركة الفرات للنفط إلى أهمية هذا الاجتماع لمراجعة نشاطات وأداء الشركة خلال العام الماضي ومناقشة الرؤى والخطى المقترحة للأعوام القادمة بما يحقق للشركة المزيد من الارتفاع والتقدم مؤكداً ضرورة الالتزام بتخفيض النفقات التشغيلية والعمل على تخفيض عدد الخبراء في الشركة وإحلال الكوادر الوطنية مكانهم. يذكر أن شركة الفرات للنفط تأسست عام 1985 وهي عبارة عن شركة مشتركة بين المؤسسة العامة للنفط وشركة شل وشركة بيرغومو الهندية الصينية وهي مسؤولة عن نسبة عالية من إجمالي الإنتاج النفطي في سورية.